

Distr.: Limited  
31 October 2005  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



الدورة الستون

اللجنة الثانية

البند ٥٤ (أ) من جدول الأعمال

العولمة والاعتماد المتبادل: العولمة والاعتماد المتبادل

جامايكا: \* مشروع قرار

## دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ١٦٩/٥٣ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، و ٢٣١/٥٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، و ٢١٢/٥٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، و ٢٠٩/٥٦ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، و ٢٧٤/٥٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، و ٢٢٥/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، و ٢٤٠/٥٩ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ بشأن دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل،

وإذ تشير أيضا إلى الفرع المتعلق بالتنمية في نتائج مؤتمر القمة العالمي

لعام ٢٠٠٥<sup>(١)</sup>،

وإذ تشير كذلك إلى قرارها ٢٧٠/٥٧ بء، المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ بشأن

التنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدتها الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي،

\* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة ال ٧٧ والصين.

(١) انظر القرار ٢/٥٥.

**وإذ تؤكد مجدداً ما أعرب عنه من عزم في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية<sup>(٢)</sup> على ضمان أن تصبح العولمة قوة إيجابية من أجل شعوب العالم،**

**وإذ تسلم بأن العولمة والاعتماد المتبادل قد أتاحا فرصا جديدة لنمو الاقتصاد العالمي والتنمية، وأن العولمة تفتح آفاقا جديدة لإدماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي، وأن بإمكانها أن تحسن الأداء العام لاقتصادات البلدان النامية بإتاحة فرص لصادراتها للوصول إلى الأسواق وتشجيع نقل المعلومات والمهارات والتكنولوجيا وزيادة الموارد المالية المتاحة للاستثمار في الأصول المادية والمعنوية، وإذ تقر بأن العولمة قد جلبت أيضا تحديات جديدة تواجه النمو والتنمية المستدامة وأن البلدان النامية ما فتئت تواجه صعوبات خاصة في التصدي لها، وإذ تسلم بأن بعض البلدان قد نجحت في التكيف مع التغيرات فاستفادت من العولمة، غير أن العديد من البلدان الأخرى، ولاسيما أقل البلدان نموا، ظلت مهمشة في الاقتصاد العالمي المتجه صوب العولمة، وإذ تسلم أيضا، على غرار ما ورد في إعلان الألفية، بأن توزيع منافع العولمة وتكاليها يتسم بصورة جد متفاوتة،**

**وإذ تؤكد مجدداً الالتزام بالقضاء على الجوع والفقر وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام، والتنمية المستدامة، والرخاء الشامل للجميع، وبتنمية القطاعات الإنتاجية في البلدان النامية لتمكينها من المشاركة في عملية العولمة والاستفادة منها بصورة أكثر فعالية،**

**وإذ تؤكد مجدداً أيضا الأهمية الكبرى للأخذ بنظام تجاري متوازن متعدد الأطراف ومفتوح وعالمي ومنصف ومبني على قواعد ويمكن التنبؤ به وغير تمييزي عند السعي لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام والقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة،**

**وإذ تحيط علما باعتماد المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، في دورته الثالثة والثلاثين، اتفاقية حماية وتعزيز تنوع المضامين الثقافية وأشكال التعبير الفني، وإذ تلاحظ الأهمية الرئيسية لحفظ وتعزيز التنوع الثقافي في ما يتعلق بالتنمية البشرية المستدامة، على اعتبار أنه يشكل إسهاما في تحقيق عولمة عادلة،**

١ - **تحيط علما بتقرير الأمين العام<sup>(٣)</sup>؛**

٢ - **تؤكد مجدداً الالتزام بالسياسات السليمة، والحكم الرشيد، على جميع المستويات، وسيادة القانون، وتعبئة الموارد المحلية، واجتذاب تدفقات رؤوس الأموال الدولية، وتعزيز التجارة الدولية بوصفها محركا للتنمية، وزيادة التعاون المالي والتقني على الصعيد**

(٢) انظر القرار ٢/٥٥.

(٣) A/60/322.

الدولي من أجل التنمية، وتمويل الديون الممكن تحملها، وتخفيف الديون الخارجية، وتعزيز التماسك والاتساق بين النظم النقدية والمالية والتجارية الدولية؛

٣ - **تؤكد مجدداً أيضاً** أن الحكم الرشيد على الصعيد الدولي شرط أساسي لتحقيق التنمية المستدامة، وأنه من المهم، بغية ضمان تهيئة بيئة اقتصادية دولية دينامية ومؤاتية، تعزيز الإدارة الاقتصادية العالمية عن طريق معالجة الأنماط المالية والتجارية والتكنولوجية والاستثمارية الدولية ذات التأثير على احتمالات التنمية في البلدان النامية، وأنه لذلك ينبغي للمجتمع الدولي أن يتخذ جميع التدابير اللازمة والمناسبة، بما في ذلك كفالة دعم الإصلاح الهيكلي والاقتصادي الكلي، وإيجاد حل شامل لمشكلة الديون الخارجية، وزيادة إمكانية وصول البلدان النامية إلى الأسواق؛

٤ - **تؤكد مجدداً كذلك** أن على كل بلد أن يتحمل المسؤولية الرئيسية عن تنميته، وأنه ليس من المغالاة في شيء زيادة التشديد على دور السياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية في تحقيق التنمية المستدامة، وعلى ضرورة استكمال الجهود الوطنية ببرامج وتدابير وسياسات عالمية داعمة تهدف إلى زيادة الفرص الإنمائية المتاحة للبلدان النامية، مع مراعاة الظروف الوطنية وكفالة احترام الملكية والاستراتيجيات والسيادة الوطنية؛

٥ - **تؤكد أنه من الضروري**، في ظل اقتصاد عالمي يزداد ترابطاً وعلوياً، اتباع نهج شامل لمواجهة التحديات المتداخلة الوطنية والدولية والنظمية القائمة في مجال تمويل التنمية، ولاسيما التنمية المستدامة، التي تراعي الفروق بين الجنسين، ويكون محورها الإنسان، وذلك بهدف إفساح السبيل أمام توفير الفرص للجميع، وكفالة إتاحة الموارد واستخدامها بشكل فعال، وإنشاء مؤسسات قوية وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات؛

٦ - **تؤكد أيضاً أنه يتعين** صياغة استراتيجيات إنمائية ترمي إلى التقليل إلى أدنى حد من الآثار الاجتماعية السلبية للعلو ومضاعفة الآثار الإيجابية المترتبة عليها إلى أقصى حد، مع كفالة استفادة جميع فئات السكان منها، وبخاصة أفقرهم، ووجوب تضافر الجهود على الصعيد الدولي فيما يتعلق بوسائل تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية؛

٧ - **تؤكد كذلك الأهمية الخاصة التي تعلقها على تهيئة بيئة اقتصادية دولية مؤاتية** من خلال جهود تعاونية قوية تبذلها جميع البلدان والمؤسسات لتشجيع التنمية الاقتصادية المنصفة في إطار اقتصاد عالمي يعود بالخير على الناس كافة، وتدعو، في هذا السياق، البلدان المتقدمة النمو، ولاسيما البلدان الصناعية الرئيسية التي لها ثقل كبير في التأثير على النمو الاقتصادي العالمي، إلى أن تأخذ بعين الاعتبار، عند صياغتها سياسات الاقتصاد الكلي

المتعلقة بها، ما إذا كان تأثيرها سيكون في صالح النمو والتنمية في البلدان النامية من حيث البيئة الاقتصادية الخارجية؛

٨ - **تشدد** على أن تزايد الاعتماد المتبادل للاقتصادات الوطنية في عالم آخذ في العولمة وظهور نظم للعلاقات الاقتصادية الدولية قائمة على قواعد، بات يعني أن الحيز المتاح للسياسة الاقتصادية الوطنية، أي نطاق السياسات الداخلية، ولاسيما في مجالات التجارة والاستثمار والتنمية الصناعية، كثيرا ما يتحدد في الوقت الراهن بالقواعد والالتزامات الدولية واعتبارات السوق العالمية، وأنه إلى كل حكومة يعود أمر تقييم المعوضة بين منافع قبول القواعد والالتزامات الدولية والقيود المفروضة بسبب فقدان حيز السياسة العامة، وأن من المهم بصفة خاصة بالنسبة للبلدان النامية، مع وضع الغايات والأهداف الإنمائية في الاعتبار، أن تراعي كافة البلدان ضرورة إقامة التوازن الملائم بين حيز السياسة الوطنية والقواعد والالتزامات الدولية؛

٩ - **تشدد أيضا** على أنه من الضروري لتحقيق التنمية المستدامة أن ينصب التركيز بوجه خاص، عند تناول الصلات القائمة بين العولمة والتنمية المستدامة، على تحديد وتنفيذ السياسات والممارسات التي تعزز وتقوي أركان التنمية المستدامة المترابطة والمتداخلة، وهي التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة، مع مراعاة مبادئ ريو، بما في ذلك مبدأ المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة، على النحو المحدد في المبدأ ٧ من إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية<sup>(٤)</sup>، والتي تيسر نقل التكنولوجيات السليمة بيئيا بشروط تساهلية وتفضيلية حسبما يتم الاتفاق عليه بصورة متبادلة؛

١٠ - **تؤكد مجددا** الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة في تشجيع التعاون الدولي من أجل التنمية وتعزيز اتساق وتنسيق وتنفيذ الأهداف والإجراءات الإنمائية التي يتفق عليها المجتمع الدولي، وفي تعزيز التنسيق في إطار منظومة الأمم المتحدة بالتعاون الوثيق مع جميع المؤسسات الأخرى المالية والتجارية والإنمائية المتعددة الأطراف، من أجل دعم النمو الاقتصادي المطرد والقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة؛

١١ - **تؤكد مجددا أيضا** الالتزام بتوسيع وتعزيز مشاركة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية ووضع المعايير الدولية، وتحقيقا لهذه الغاية، تدعو إلى تعزيز الجهود الرامية إلى إصلاح الهيكل المالي الدولي، وبخاصة

(٤) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A/93.I.8 والتصويبان)، المجلد الأول: القرارات التي اتخذها المؤتمر، القرار ١، المرفق الأول.

الجهود الجارية الرامية إلى تعزيز تعبیر البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية عن آرائها ومشاركتها في مؤسسات بریتون وودز ، آخذة في الاعتبار التقدم المحرز في سياق استعراض الحصص الذي يقوم به صندوق النقد الدولي؛

١٢ - تشدد على الأهمية الكبيرة التي تعلقها على الوفاء بالأبعاد الإنمائية لخطّة الدوحة للتنمية، التي تجعل من احتياجات البلدان النامية وأقل البلدان نمواً محورا لبرنامج عمل الدوحة<sup>(٥)</sup>، مع إعادة التأكيد على ما يمكن أن يقوم به تحسين سبل الوصول إلى الأسواق، ووضع قواعد متوازنة، ووضع برامج للمساعدة التقنية وبناء القدرات تكون موجهة توجيهها جيداً وممولة تمويلًا مستدامًا لصالح البلدان النامية، من دور هام في تحقيق التنمية الاقتصادية لهذه البلدان، وتدعو إلى التحقيق الأكمل لبرنامج عمل الدوحة والمقرر الذي اتخذته المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية في ١ آب/أغسطس ٢٠٠٤<sup>(٦)</sup>، الذي يشدد على إيلاء الاهتمام بوجه خاص للاحتياجات والاهتمامات التجارية والإنمائية الخاصة التي تنفرد بها البلدان النامية، بما في ذلك المعاملة الخاصة والتفضيلية والمسائل المتعلقة بالتنفيذ، وإلى إتمام جولة الدوحة للمفاوضات التجارية بنجاح في عام ٢٠٠٦؛

١٣ - تؤكد أهمية بناء مجتمع معلومات محوره الإنسان ويتسم بالشمول بغية تعزيز إتاحة الفرص الرقمية للجميع من أجل المساعدة في رأب الهوة الرقمية، ووضع إمكانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في خدمة التنمية، والتصدي للتحديات الجديدة التي تواجه مجتمع المعلومات من خلال تنفيذ نتائج مرحلة جنيف من مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات<sup>(٧)</sup> وضمن نجاح المرحلة الثانية من ذلك المؤتمر؛

١٤ - تطلب من المجتمع الدولي، وبخاصة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، العمل على تعزيز إدماج البعد الإنمائي في سياساتها وبرامجها، وتدعو منظمة التجارة العالمية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي وسائر المؤسسات الإنمائية الدولية المتعددة الأطراف إلى القيام بذلك؛

١٥ - تطلب من أجهزة وهيئات الأمم المتحدة أن تنظر، في حدود ولاياتها، في تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبعد الاجتماعي للتنمية، المعنون "عولمة عادلة: إتاحة الفرص للجميع"<sup>(٨)</sup>، وتدعو مؤسسات منظومة الأمم المتحدة إلى القيام بذلك، كما تدعو

(٥) انظر A/C.2/56/7، المرفق.

(٦) منظمة التجارة العالمية، الوثيقة WT/L/579. متاحة على العنوان: <http://docsonline.wto.org>.

(٧) انظر A/C.2/59/3.

(٨) انظر A/59/98-E/2004/79.

المؤسسات المعنية في منظومة الأمم المتحدة وغيرها من الهيئات المعنية المتعددة الأطراف إلى تقديم معلومات إلى الأمين العام عما تقوم به من أنشطة في سبيل تحقيق العولمة الشاملة والمنصفة، كما تدعو الدول الأعضاء إلى النظر في ذلك التقرير؛

١٦ - **تؤكد** أهمية الهجرة كظاهرة مواكبة للعولمة المتزايدة، بما في ذلك أثرها في الاقتصادات، وتؤكد كذلك على ضرورة تحقيق قدر أكبر من التنسيق والتعاون فيما بين البلدان وكذلك فيما بين المنظمات الإقليمية والدولية ذات الصلة من أجل تحديد السبل والوسائل المناسبة للوصول بمنافع التنمية إلى الحد الأقصى وتقليل آثارها السلبية إلى أدنى حد؛

١٧ - **تشدد** على ضرورة اتخاذ إجراءات على الصعيد العالمي لتمكين البلدان النامية من الاستفادة من التكنولوجيات الجديدة وتسخير قدراتها التكنولوجية الخاصة بها، بما في ذلك ضمان أن تكون حقوق الملكية الفكرية إنمائية المنحى، وتساعد على الانتشار والتكيف التكنولوجيين؛

١٨ - **تؤكد** ضرورة تعزيز مسؤولية الشركات ومساءلتها، بما في ذلك عن طريق تحسين الصكوك الدولية الاختيارية واللوائح الوطنية الملائمة بغية المساعدة على زيادة مساهمة الشركات الرئيسية، وبخاصة الشركات عبر الوطنية، في النهوض بالأهداف الإنمائية، مع الاعتراف بما للشركات الرئيسية، ولاسيما الشركات عبر الوطنية، في حدود مجالات الإجراءات التي تقوم بها كل منها، من دور هام في دعم نقل التكنولوجيا والصلات بين الموردين، وتوفير فرص وصول البلدان النامية إلى أسواق الصادرات؛

١٩ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار تحت بند جدول الأعمال المعنون "العولمة والاعتماد المتبادل".